قضية ورأي

إعداد بشرى عطوشي

رأي

بنصالح تطالب بتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في القطاعات التي تشرف عليها الدولة

أكدت مريم بنصالح رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن المسؤولية الاجتماعية هي قضية تهم الجميع على اعتبار أن الانخراط في هذا الميدان لا يعني القطاع الخاص لوحده مضيفة أن الدولة ينبغي أن تعطي المثال من خلال تأدية مقابل الخدمات التي تنجز لفائدتها في زمن معقول.

ويبدو أن نداء رئيسة الباطرونا لم تستقبله وزارة التشغيل والتكوين المهني بشكل جيد حيث أعاد الوزير الوصي، عبد الواحد سهيل، مضامين الخطاب ذاته الذي ألقاه بمناسبة فاتح ماي الماضي حسب قول بنصالح.

جاء ذلك في افتتاح الدورة الثانية للمناظرة حول المسؤولية الاجتماعية في ال 29من ماي الماضي، والتي خصت لتدارس المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، حيث دعا الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من خلال رئيسته، الدولة إلى تشجيع رؤساء المقاولات.

وأكد المتدخلون ورئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب و المنتمين إلى مؤسسات دولية، في ذات المناظرة أن المغرب أحرز تقدما في ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة على صعيد القارة الإفريقية والمنطقة العربية.

والح الاتحاد العام لمقاولات المغرب على ضرورة تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في القطاعات التي تشرف عليها الدولة وفي القطاع الخاص على السواء.

و يرى المتتبعون أن ضرورة العمل في ظرفية معولة توجه الاختيار نحو ممارسات معترف بها دوليا، تتمثل في المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، بمعاييرها الدولية، التي تطمح إلى تحقيق عالم أكثر عدلا وأمنا.

وسبق لحوراني الرئيس السابق للإتحاد العام لمقاولات المغرب أن ذكر في المناظرة الأولى حول المسؤولية الاجتماعية أن العديد من اتفاقيات التبادل الحر، التي وقعها المغرب، تشمل التزامات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، إضافة إلى أن انخراط المغرب، أخيرا، في لجنة الاستثمارات الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية، يفرض أخذ معايير المسؤولية الاجتماعية للمقاولات بعين الاعتبار، إلى جانب ما يفرضه تعزيز متطلبات المسؤولية الاجتماعية من احترام لشروط العقود الخاصة بالسلع والخدمات، على الصعيدين الوطني والدولي.

ونظرا للطبيعة المتعددة الأبعاد للمسؤولية الاجتماعية، أوضح الخبراء أنها تتطلب انخراطا وتدخلا للمقاولة على كافة المستويات، من حيث إدارة الموارد البشرية، وانفتاحها على محيطها الاجتماعي، ورغبتها في الحفاظ على البيئة، وقدرتها على إرضاء زبنائها ومموليها.

المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في ظل غياب قانوني الإضراب و النقابات و تحت جشع الباطرونا

تنفجر في ظل الحكومة الحالية و تطرح ب"حدة" قضايا كثيرة ،بدت بوادر الفشل في احتوائها تظهر بشكل كبير، أمام غياب رؤى واضحة و خطط ملموسة .نثير من جملتها ملف إصلاح صندوق المقاصة ،إصلاح منظومة العدالة ،ملف التشغيل و الواقع الصحي بالمغرب وقضايا أخرى.

قضية و رأي ملف خاص نلقي فيه الضوء على قضايا الساعة، و نستضيف من خلال كل ملف أحد الخبراء أو السياسيين ذوي الاتجاهات المختلفة و النقابيين و الفاعلين الجمعويين. نتطرق لأهم القضايا التي تهم الشأن العام و تهم المواطن مع الأخذ بعين الإعتبار آراء مواطنين و واستقاء أقوالهم بشأن كل قضية نريد إدراجها.

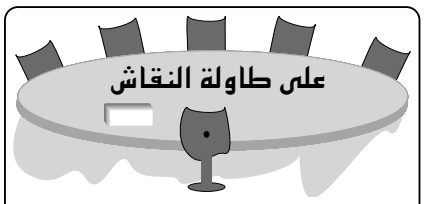

المسؤولية الاجتماعية للشركات و محاربة الفساد

■ بشرى عطوشي

نظم الاتحاد العام للمقاولات في نهاية ماي المنصرم المناظرة الثانية حول " أي دور للمسؤولية المجتمعية للمقاولة في زمن الأزمة؟ " هي المناظرة التي تأكد مرة أخرى و من خلالها أن المغرب لم ينخرط بعد في تكريس قواعد المسؤولية المجتمعية بإقرار مبادئ العمل اللائق تماشيا مع التوجهات العالمية وتطور عالم الشغل و أن مبادئ العمل اللائق بالمغرب لم تعرف تطورا مهما نتيجة غياب تطبيق سليم للدستور و في غياب اعتماد الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف، ومأسسة الحوار الاجتماعي.

فبالوقوف على الاختلالات التي تعرفها أغلب المقاولات و الشركات يبدو أن من مجالات ومحاور هذه المسؤوليات الاجتماعية، تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والمشاركة مع الفقراء والطبقات الوسطى (على أساس ربحي)، وحماية البيئة وتطويرها، وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة وتطويرها، ومكافحة الفساد وتجنبه، والتزام حقوق الإنسان والعمل والعمال، ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم، ومشاركتهم في الأرباح ..كل ما سبق ذكره لا يمكن تحقيقه في ظل باطرونا جشعة لا تسعى غير الربح و الضرب عرض الحائط مصالح المجتمع الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية.

ومن المبادئ والأفكار التي تقترحها المؤسسات العاملة في مكافحة الفساد، أن تضع كل مؤسسة اقتصادية في أنظمتها ومدوناتها التزاما بالحؤول دون الفساد المباشر أو غير المباشر، وإدخال برامج مناهضة للفساد ووضعها موضع التنفيذ، وهذا يعني أن الأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد، بل هي مكون أساسي للأسواق والمنظمات والعلاقات التجارية والاقتصادية.

ومن المبادئ والأفكار التي تقترحها المؤسسات العاملة في مكافحة الفساد، أن تضع كل مؤسسة اقتصادية في أنظمتها ومدوناتها التزاما بالحؤول دون الفساد المباشر أو غير المباشر، وإدخال برامج مناهضة للفساد ووضعها موضع التنفيذ، وهذا يعني أن الأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد، بل هي مكون أساسي للأسواق والمنظمات والعلاقات التجارية والاقتصادية.

فبعد تجارب مريرة للشركات مثل التلوث البيئي الناتج عن أنشطة وأخطاء وتجاوزات بعض الشركات، مثل الكوارث التي تؤدي إلى مقتل كثير من العمال والناس وتسرب الغاز والنفط إلى الجو والبحار، وتقليص نسبة الغابات والمناطق الخضراء في العالم، والقضاء على كثير من مكونات الحياة البرية والطبيعية فقد بادرت كثير من الشركات والمنظمات والغرف التجارية والصناعية إلى إعداد مجموعات من القواعد والمبادئ تنظم عمل الشركات وتراقب أداءها، وتطور إجراءات وتقنيات السلامة والحفاظ على البيئة. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه بحدة في هذا السياق هو هل يتم بالفعل تفعيل و تطبيق القوانين في حال المخالفة و هل تلتزم فعلا الشركات بدورها و مسؤوليتها الاجتماعية ؟و هل تراقب بالفعل الحكومة عن طريق مصالحها التقنية كل عمل الشركات في هذا المجال؟ و هل تطبق بدورها ما يلزم تطبيقه من أجل تحقيق السلم الاجتماعي.؟

محمد التفراوتي ل"المنعطف" :

"الشركات لا تحترم مسؤوليتها الاجتماعية المرتبطة بالبيئة و المجتمع المدني عنصر ضروري للتحسيس و فضح التجاوزات"

يرى الباحث و المهتم بشؤون البيئة محمد التفراوتي أن المسؤولية الاجتماعية للشركات خاصة في شقها المتعلق بالبيئة ليس إلا مجرد كلام في كلام و أن المقاولة لا تضع في صلب اهتماماتها هذا الموضوع و أكد أن الحديث عن هذا الموضوع يفتح المجال للقول بأن المقاولة لا تراعي الإشكالات المتعلقة بالبيئة بحيث أنها لا تهتم في هذا السياق إلا بهامش الربح و أشار في هذا الصدد متحدثنا أن شهادة او 14000موضة العصر يؤثث بها بعض أرباب المقاولات مكاتبهم .ولا يراعي اغلب الحاصلين عليها تدقيق المساطر ومقاييس ا و ادارة ا بشكل عميق وصادق لإصلاح الاختلالات .

و اعتبر محمد التفراوتي أن دور المجتمع المدني يبقى محدودا في غياب مساطر و قوانين زجرية للمخالفين من المقاولين الذين يضعون الربح على رأس أهدافهم .

باعتبار المسؤولية الاجتماعية للمقاولة هي المسؤولية التي تضع على عاتق المقاولة القيام بمجموعة من الأنشطة اتجاه المجتمع و هي الأنشطة التي لا تقف فقط عند احترام القانون بل احترام البيئة أيضا ،

■■ هل تحترم المقاولة أو الشركة الإجراءات و المعايير المعمول بها لاحترام البيئة ؟

■ مع الاسف هناك تثاقل في هذا المنحى كما أن هناك بون شاسع بين أغلب المقاولات المغربية واحترام البيئة مع بعض الاستثناءات الخجولة . فمفاهيم البيئة لم تبرح بعد الصالونات والمنتديات واللقاءات الاستعراضية الفولكلورية . وذلك لكون أغلب المقاولات لا تراعي الاشكالات المرتبطة بالبيئة فهمها هو توسيع هامش الربح فقط، أما الاستدامة والمحافظة على البيئة لا تدرج ضمن اهتماماتها وخارج أجندتها وأضحت شهادة او 14000موضة العصر يؤثث بها بعض أرباب المقاولات مكاتبهم .لا يراعي أغلب الحاصلين على شهادتها تدقيق المساطر ومقاييس ا و ادارة ا بشكل عميق وصادق لإصلاح الاختلالات وتقعيد لمسؤولية إجتماعية تراعي البيئة كمفهوم فقط تحتشد المؤسسة مسؤولين وعاملين لترميم الشروخ بمختلف الوسائل المعروفة وتجاوز اختبار التدقيق وتعود حالة حليمة إلى عاداتها القديمة .

■■ من هم المساهمين الحقيقيين في استفحال ظواهر بيئية خطيرة تخل بمسؤولية الشركة الاجتماعية أتجاه المجتمع ؟

■ أرباب الشركات الضخمة التي تلتهم الاخضر واليابس والتي تلقي بمقذوفاتها في البحار واليابسة وتنفث غازاتها الخانقة والسامة و لا يحكمهم ضمير حي يستوعب مدى خطورة ما يقدمون عليه من إتلاف واستنزاف للموارد الطبيعية و إضرار بالحياة عموما .دون الالتفات إلى خطورة السياسة التنموية على البيئة ، و دون اعتماد الاقتصاد الأخضر المهيئ لمجال للاستقرار الاجتماعي والاستدامة البيئية والمرونة الاقتصادية.

■■ كيف يمكن للعاملين بالشركة احترام المعايير المتفق عليها في غياب تكوين مستمر لهم ؟

■ لا بد هنا الاشارة إلى ضرورة التزام أرباب المقاولات أولا مع الإرادة الجامحة لولوج هذه السيرورة

إذ مما يستوجب اعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية لكفاءة الطاقة والطاقة الأنظف والطاقة المتجددة،ونسوق هنا بعض توصيات تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية حول الاقتصاد الاخضر والذي طالب بوجوب وضع سياسة صناعية وطنية توفر إطاراً مؤسسياً وتنظيمياً مؤاتياً للصناعات المنخفضة الكربون والقدرات البحثية والتطويرية. وحث المطورين العقاريين ومالكي الأبنية التجارية وأصحاب المنتجعات الكبرى على إيلاء كفاءة الطاقة والمياه أولوية عالية في تصميم وتشغيل الأبنية والفنادق والاستفادة من الجدوى الاقتصادية لتسخين المياه بالطاقة الشمسية. وأكد ضرورة توظيف استثمارات مستمرة في النقل العام الجماعي في المدن العربية، وتبني مقاربة للنفايات البلدية الصلبة تسعى الى تحقيق قيمة من المواد المهملة عن طريق التقليل وإعادة الاستعمال وإعادة التدوير والاسترجاع. وطالب بتنفيذ ممارسات سياحية مستدامة في خدمات السفر والضيافة والاستجمام، مع إعطاء عناية خاصة للسياحة البيئية والثقافية.من هنا يأتي إدماج باقي طاقم المقاولة من مسؤولين وعاملين عبر التكوين والتوعية بمختلف المستجدات والاشكالات المرتبط بالقطاع والبيئة.. وتتكاثف بذلك جهود إدارة المقاولة و مواردها البشرية وبالتالي تنفتح على محيطها الاجتماعي مع الايمان بالمحافظة على بيئتها والسعي نحو إرضاء زبنائها ومموليها.

■■ هل العامل أيضا يحظى بمسؤولية الشركة اجتماعيا ،خاصة ما يتعلق بسلامته الصحية والبدنية؟

■ الأمر يختلف من مؤسسة إلى أخرى يبقى العامل هنا قطب الرحى في الموضوع كما أنه يبقى معرضا للأخطار والأمراض بفعل الاستغلال الغير المنصف للعامل نتمنى أن يكون للميثاق المسؤولية الاجتماعية قوانين إلزامية وتبقى البيئة والصحة هنا وجهان لعملة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة المواطنة التي تراعي مستوى السلامة الصحية .

■■ ما هو الدور الذي تلعبه جمعيات المجتمع المدني في هذا السياق ؟

■ يبقى دور المجتمع المدني محدودا أمام تنامي الخروقات مما يتوجب تفعيل مبدأ الملوث يؤدي. مع تعزيز الترسانة القانونية بمراسيم تطبيقية تعمل على جزر المخالفين .

المسؤولية الاجتماعية للشركات.. من المسؤول؟؟

أخفقت بعض شركات ومؤسسات القطاع الخاص في دعم برامج الشؤون الاجتماعية، بسبب غياب التشريعات والانظمة التي تهتم بذلك، وكذلك عدم مبادرة تلك الشركات في تقديم خدماتها الاجتماعية من جانب المسؤولية.

وعلى الرغم من عقد الملتقيات والندوات وأوراق العمل والبحوث التي تهدف إلى تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات ، إلا أنه حتى الآن لم تجد قبولا وتجاوبا، بينما برزت في الآونة الأخيرة عدد من التجارب الرائدة لبعض الشركات والمؤسسات في هذا المجال، تتماشى مع توجهات الجهات المعنية في طرح برامج تعنى بالرعاية والتدريب وتحقيق مبدأ الاستدامة والتطوير في الشراكة بين المجتمع والقطاعات الخاصة، لكن هذه التجارب الناجحة لم تعمم على قطاع الأعمال ككل، نظرا لغياب قانون ينظم ويحفز القطاع الخاص، وغياب أغلب المنشآت التجارية عن المبادرة والدعم. إن ما نلاحظه من غياب دور بعض الشركات والمؤسسات عن برامج المسؤولية الاجتماعية، يحتم إصدار قانون يلزمها بذلك، مع وجود جهة تراقب العملية وتقننها، كما أنه من المهم الإفادة من الشركات الأجنبية التي تعمل في المغرب، التي لديها التزام ونسبة تستقطع سنويا من أرباحها كمساهمة منها في المسؤولية الاجتماعية، كما يبرز إلزام الشركات والمؤسسات التي تحصل على عقود ومناقصات بمبالغ ضخمة بنسبة عن كل مشروع يتم ترسيته عليها، واستخدامها في برامج خيرية أو تعليمية أو صحية.

ويقول في هذا السياق أحد أرباب شركات صناعة السيارات إن غياب المنافسة بين الشركات أسهم بشكل كبير في ضعف البرامج التي تقدم للمجتمع من جانب المسؤولية الاجتماعية، وكذلك المشاركة في برامج الشؤون الاجتماعية، حيث أن الشركات عند إقدامها على تقديم خدمة للمجتمع تسعى للانتشار والتسويق لاسمها ومنتجاتها، وكذلك تبتكر كثير من الطرق والفنون في محاولة أن يرتبط المواطن أو المستهلك بما تقدمه من خدمات اجتماعية بأسعار ورسوم رمزية، مستشهدا بما هو معمول في كثير من الدول التي تحتدم فيها المنافسة بين البنوك، حيث تقدم تلك المصارف برامج اجتماعية للأحياء القديمة –مثلا، عن طريق تقديم قروض بنسبة أرباح وفوائد قليلة لترميم المنازل وإعادة تأهيلها، مؤكدا أنها بذلك قدمت خدمة للمجتمع وكسبت أيضا ولاء وأرباح من طبقة لم تكن من ضمن خططها الحصول على قروض.

وأوضح المصدر ذاته أن الشركات ترصد كثيرا من الأموال للترويج والتسويق عن خدماتها بشكل مباشر وموجه للمواطن، وغفلت عن أن المشاركة في برامج الشؤون الاجتماعية تؤدي نفس الدور التسويقي وتلامس حاجة المستهلك، مقللا من جدوى إصدار قانون يلزم الشركات بضرورة المشاركة في الخدمة الاجتماعية، معتبرا أن ذلك يعود لمدى حاجة الشركة أو المنشأة في المشاركة الاجتماعية من ناحية تسويقية، مبينا أن كثيرا من الشركات الذكية –التي تمتلك إدارة من ضمن هيكلها الإداري للخدمة الاجتماعية– تساهم في تقديم برامج مجتمعية تحت إشرافها، مثل معاهد التدريب والتعليم ودعم للجمعيات الخيرية، وكذلك المشاركة أيضا في كثير من الأنشطة التوعوية مثل التقيد بأنظمة المرور ومكافحة المخدرات، وغيرها من البرامج.من جانبه لم يخف المدير التجاري لإحدى الشركات العاملة في مجال التجهيزات الصحية بفرنسا و التي تملك فروعا لها بشمال إفريقيا من بينها المغرب.لم يخف في تصريحه لجريدة "المنعطف" أن عدم وجود تشريعات تلزم الشركات والمؤسسات بجعل الأمر عشوائيا، بل ويعتمد على توجه الشركة أو مالكها، مما يجعل المسؤولية الاجتماعية لدينا غير منظمة، على الرغم من وجود كثير من الشركات التي تمتلك رؤوس أموال كبيرة جدا، وتستفيد من المجتمع بطريقة أو أخرى، مضيفا أن هناك –على سبيل المثال– بعض الجهات التمويلية تعلن عن أرباح فلكية تقدر بالمليارات، إلا أن لها مساهمات اجتماعية خجولة جداً، ولا تتناسب مع حجم إفادتها من المجتمع، مشيرا إلى أن هناك شركات أجنبية تعمل في المغرب –خاصة الصناعية– لديها التزام وقانون ونسبة تستقطع سنويا من أرباحها، لأنها تعودت على ذلك في بلدانها التي تلزم الشركات بوضع نسبة معلومة كمساهمة منها في المسؤولية الاجتماعية، حيث يعتبر ذلك من ضمن شروط تأسيس أي شركة في تلك البلدان.

من المتفق عليه أن الشركات التجارية والاقتصادية والمالية الوطنية والدولية، على حد سواء، ليست بشركات خيرية وأن هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح على أصحابها. ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح عائدا عن أمور غير مقبولة أخلاقيا أو قانونيا كتشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل، والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد. علاوة على ذلك، فإن الدور الرئيس الذي تلعبه الشركات، كونها المصدر الرئيس للثروة والتحديث وتوليد فرص العمل، يحّتم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقا للمفاهيم الحديثة، كما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغير السريع تحّتم عليها ذلك أيضا .وقد عرف البنك الدولي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد.